وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال

ينظم

الملتقى الوطني حول:

حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري

يومي 06-07 ماي 2012

عنوان المداخلة:

دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

إعداد:

د. بن الطاهر حسين
أستاذ محاضر أ بجامعة عباس لغرور خنشلة
العنوان الإلكتروني: bentaharhoucin@yahoo.fr

أ. بوطلاعة محمد
أستاذ مساعد ب بالمركز الجامعي لميلة
العنوان الإلكتروني: mohstrategie@gmail.com

للاتصال بمخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال:
البريد الإلكتروني: laboratoire_lfbm@yahoo.fr
هاتف/ فاكس: 033742199

مدير المخبر: أ.د/ ساكر محمد العربي
رئيس الملتقى: د.غالم عبد الله
رئيس اللجنة العلمية : أ.د/ غوفي عبد الحميد

الملخص:

حدثت خلال السنوات الأخيرة سلسلة من الاختلالات المالية و المحاسبية المختلفة في كثير من الشركات، و ذلك بسبب افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة و الإشراف ، بالإضافة إلى نقص الشفافية و عدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح و الشفافية بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة، و قد نتج عن هذه الانهيارات افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة و انصراف المستثمرين عنها، وكذلك افتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة و المراجعة نتيجة افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة، و هو ما أدى إلى تبني مفهوم حوكمة الشركات لمواجهة حالات الفساد المالي و المحاسبي الذي تعاني منه معظم الشركات، و لاسيما ما يتصل بإعداد القوائم المالية، كما بادرت الجزائر إلى تبني نظام محاسبي مالي يتوافق و معايير المحاسبة الدولية من أجل تعزيز آليات حوكمة الشركات، من خلال مبادئ الإفصاح و الشفافية و جودة المعلومات المحاسبية.

لذا سعينا خلال هذا البحث إلى محاولة دراسة أثر حوكمة الشركات على الإفصاح و الشفافية وجودة القوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي و عرض العلاقة التكاملية ما بينهم.

Résumé :

Au cours des dernières années une série de déséquilibres financière et comptable ont été enregistré dans plusieurs sociétés parce que leurs administrations manquaient d'exercice adéquat lors du contrôle et la supervision. À ceci, s'ajoute le manque de transparence et le désintéressement d'appliquer les principes de comptabilité qui pourraient réaliser la divulgation et la transparence.

En Plus, les informations comptables ne reflétaient pas la réalité des situations financières de la société, ce qui a engendré des effondrements et un manque de confiance dans un bon nombre de marchés financiers, par conséquent les investisseurs éprouvent une sorte réticence envers ces marchés. Il en va de même pour ce qui est des bureaux de comptabilité et d'audit suite au manque de confiance dans les informations comptables qui figurent dans les états financiers. Ce qui a poussé à adopter le concept de gouvernance d'entreprises pour faire face à des cas de corruptions financière et comptable , qui ont affecté la plupart des sociétés , notamment ce qui concerne l'élaboration des états financiers. Comme il est le cas de l'Algérie qui a adopté un system comptable -financier qui correspond aux normes comptables internationales à fin de renforcer les mécanismes de gouvernance d'entreprises, à travers les principes de divulgation, la transparence et la qualité des informations comptables.

C'est pourquoi nous avons tenté durant cet exposé d'étudier l'impact de gouvernance d'entreprises sur la divulgation, la transparence et la qualité des états financiers, dans le cadre d'adoption du system comptable-financier. Sans oublier de montrer la relation intégrale entre ces éléments

مقدمة:

أدى انهيار وتعرض منشآت كبيرة على مستوى العالم لمشاكل تتعلق بالقوائم المالية والممارسات المحاسبية ، وما رافق ذالك من تعرض سمعة مهنة المحاسبة والمراجعة إلى المساءلة في ضوء الدور الذي لعبته مكاتب ومنشآت مراجعة عالمية إلى إحداث فجوة ثقة بالمعلومات المحاسبية ومصداقيتها في معظم أسواق المال العالمية ، وتسجيل بعض المنشآت لخسائر كبيرة خلال السنوات الأخيرة ، لذا دعت الضرورة لتطوير المعالجات والمفاهيم المحاسبية من خلال الممارسات المحاسبية كاستجابة للمتغيرات التي طرأت على بيئة الأعمال واحتياجات مستخدمي القوائم المالية ، ولقد تطلب ذلك ضرورة زيادة فعالية آلية الإفصاح والشفافية ،بحيث تشمل القوائم المالية ، وملحقاتها على كافة المعلومات المحاسبية التي تمكن مستخدمي هذه القوائم من الاعتقاد بأنها تمثل بعدالة المركز المالي ، ونتائج الأعمال للمنشأة ، كما تجعل مستخدمها يثق بأنها تتضمن معلومات تساعده في تقييم أداء المنشأة التي يرغب في اتخاذ قرار استثماري في شأنها .

ومع توالي الانهيارات والأزمات المالية محليا ، إقليميا وعالميا سارعت المنظمات الدولية المتخصصة في البحث عن آليات لمعالجة هذه الاختلالات ومن ثم حماية حقوق جميع الأطراف والمصالح دون استثناء وكان من بين هذه الآليات فعالية وشمولية استحداث معايير المحاسبة الدولية مع بداية السبعينات ، ثم ظهور مفهوم حوكمة الشركات لاحقا حيث أصبحا مؤشرين مهمين لمدى قياس مناسبة الأسواق للإستثمار وصحة البيئة الإقتصادية العالمية.

ومع تبني الجزائر لمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية كان لزاما عليها التماشي مع التطورات العالمية وتبني هذين المفهومين بالذات، من خلال تبني النظام المحاسبي المالي المستوحـــــى من المعايير المحاسبية الدولية(IAS و IFRS) الذي بدأ العمل به مع مطلع سنة 2010 ، وسبقه وضع ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر سنة 2007 .

لكن المتتبع للحياة المالية والمحاسبية في الجزائر يلاحظ عدم إيجاد تكامل مابين حوكمة الشركات والنظام المحاسبي المالي فيما يخص سبل مواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي الذي تعاني منه معظم الشركات الجزائرية ، لاسيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية الشفافة وإتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي .

- بناءا على ما سبق تبلورت إشكالية هذه المداخلة ، التي ارتأينا صياغتها في التساؤل التالي :

" ماهو أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ؟"

للإجابة على هذه الإشكالية بشيء من الموضوعية و الدقة تم تقسيم البحث إلى محورين :

المحور الأول : حوكمة الشركات و آلياتها المحاسبية .

المحور الثاني : أثر حوكمة الشركات على الإفصاح و الشفافية وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

المحور الأول : حوكمة الشركات وآلياتها المحاسبية

بعد أن صدرت الو.م.ا مصطلح الخوصصة لمعظم دول العالم ، بدأ مصطلح جديد في غزو العالم ، وهو ما يطلق عليه corporate govenance، ثم تعريبه إلى مصطلح حوكمة الشركات ، وبدأ البنك وصندوق النقد الدوليين في قياس مدى التزام الأسواق المالية العالمية بهذا المصطلح من خلال عدة معايير ثم وضعها في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي تطبقها العديد من دول العالم .

1- مفهوم أهداف ومبادئ حوكمة الشركات :

1-1 مفهوم حوكمة الشركات :

يركز مصطلح حوكمة الشركات على عدة نقاط لإدارة الشركات والاقتصاد بوجه عام ، يأتي في مقدمتها وأكثرها أهمية على الإطلاق الشفافية في معاملات الشركات والعمليات المحاسبية والقوائم المالية ، وكذلك تطبيق معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والبنوك التي تقدم القروض للشركات لمنع حدوث أزمات مصرفية ، وتبني طرق عادلة في إجراءات الإفلاس في حالة تعرض الشركة للفشل وذلك بتوزيع المخاطر بطريقة عادلة بين المساهمين والعمال والمالكين الدائنين .

ونتيجة لارتباط حوكمة الشركات بمجالات وأطراف مختلفة كالإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح ، ظهر كثير من التعريفات المتنوعة لحوكمة الشركات.

التعريف الأول : عرفت حوكمة الشركات بأنها "نظام للتوجيه والتحكم والرقابة على نشاط الشركات المساهمة ، مبنى على تنظيم عملية اتخاذ القرار في هذه الشركات ، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الأطراف الرئيسية في الشركة ، وذلك لخدمة مصالح المساهمين بشكل عام"[1]

التعريف الثاني : كما عرفها البعض بأنها "مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها ، وذلك من خلال ايجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة ، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء و الإفصاح و الشفافية و المساءلة بالشركة و تعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل ، مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة "[2].

التعريف الثالث : تم تعريفها كذلك على أنها "إستراتيجية تتبناها الشركة في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسية و ذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة و قائمة بذاتها و لها من الأنظمة و اللوائح الداخلية و الهيكل الإداري ما يكفل لها تحقيق تلك الأهداف بقدرتها الذاتية بعيدا عن تسلط أي فرد فيها و ذلك بالقدر الذي لا يتضارب و مصالح الآخرين ذوي العلاقة " [3].

ومن خلال العرض السابق للتعريفات التي وردت في الأدبيات المختصة بالموضوع ،يمكن القول أن حوكمة الشركات تقوم على ثلاث محاور رئيسية هي :

1- **محور السلوك الأخلاقي** : أي ضمان الالتزام بالأخلاقيات و قواعد السلوك المهني الرشيد و التوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالشركة و الشفافية عند عرض المعلومات المالية .
2- **المحور المالي و المحاسبي** : ذلك من خلال :

- تفعيل أدوار أصحاب المصلحة مثل الهيئات الإشرافية كهيئة سوق المال و البنك المركزي ، و الأطراف المباشرة للإشراف و الرقابة و الأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة .

- وضع نظام متكامل للرقابة و المساءلة لاكتشاف الإنحرافات و التجاوزات .

- التأكيد على الإفصاح و الشفافية كعنصر أساسي لجودة المعلومات سواء المالية أو غير المالية .

- إدارة المخاطر: من خلال وضع نظام لإدارة المخاطر و الإفصاح عن المخاطـــر المحتملة إلـــــى العاملين و أصحاب المصلحة ووضع إستراتيجيات طويلة المدى لتحديد تلك المخاطر .

3- المحور الإداري للحوكمة : وذلك من خلال :

- السياسة الإدارية من خلال إعادة توزيع الصلاحيات للعاملين والمسؤولين .

- رقابة وتوجيه الأعمال .

- وضع نظام للحوافز والمكافآت من خلال تقييم الأداء سواء للمدراء أو العاملين بالشركة .

1-2- أهداف حوكمة الشركات :

تاريخيا الحوكمة دائما وليدة الأزمات ، بمعنى أن أن تطوير وتحسين قواعد الحوكمة كان دائما ناجما عن محاولة السلطات التشريعية والرقابية وضع قواعد وقوانين تحد أو تمنع من تكرار حدوث تلك الأزمات ، وعلى الرغم من تباين الظروف الاقتصادية والتاريخية لكل أزمة ، وتباين بعض الأسباب الهيكلية والسمات الخاصة لكل أزمة إلا أن هناك أسباب مشتركة وسمات عامة تلقي بظلالها على كل الأزمات التي مر بها العالم .

من خلال قراءتنا لمفهوم حوكمة الشركات نرى أن هناك جملة من العوامل أدت إلى زيادة الحاجة لحوكمة الشركات وتبوئها صدارة الأحداث والقضايا المرتبطة باقتصاديات دول العالم المتقدمة والناشئة منها على حدّ سواء ، وهذه العوامل يمكن تبويبها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية ، يلخصها الشكل الموالي :

عوامل الإهتمام بحوكمة الشركات

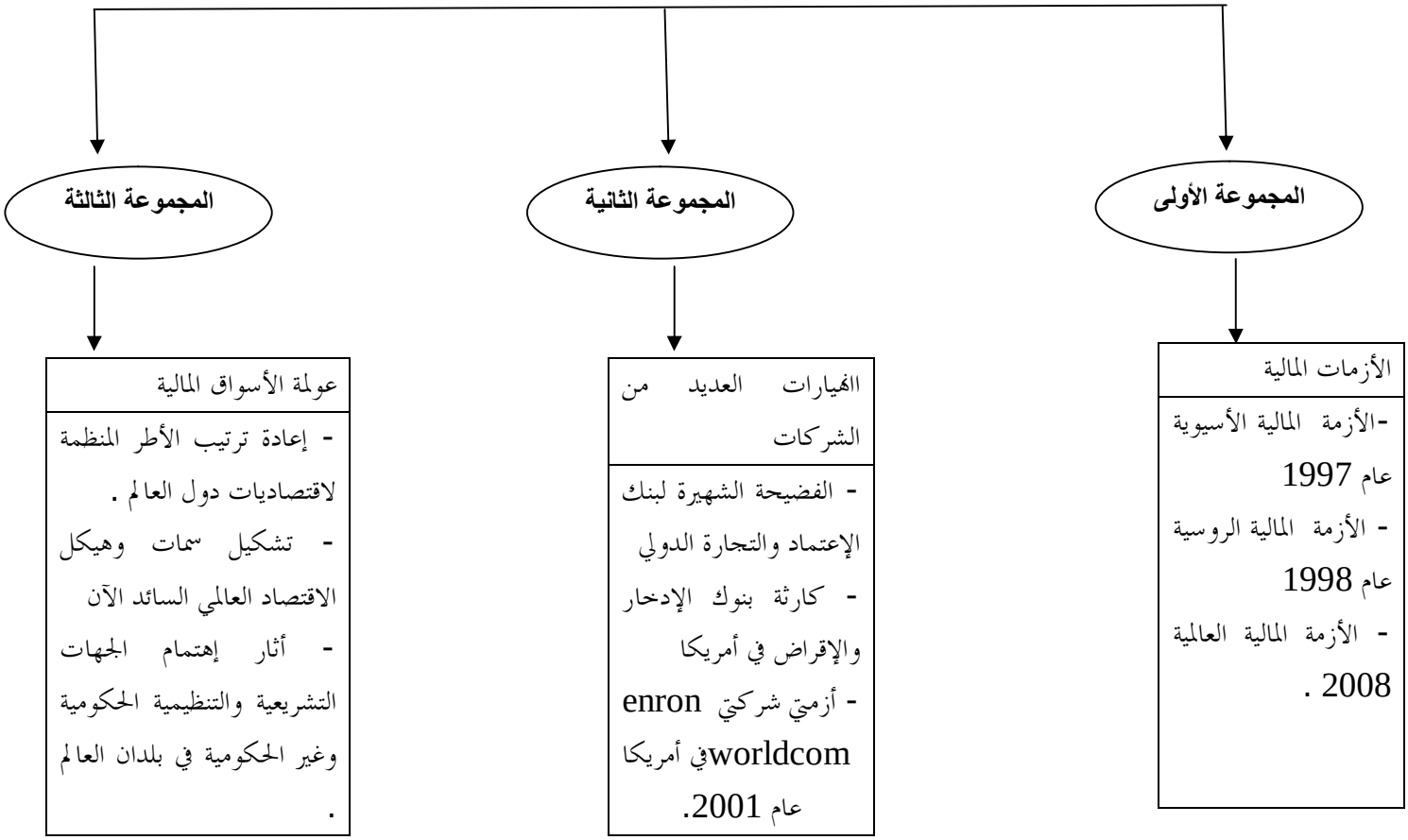

ويساعد الأسلوب الجيد لحوكمة الشركات :

1- تدعيم عنصر الشفافية في كافة المعاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة .

2- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية .[4]

3- تحسين أداء الشركات ومساعدة الإدارات ومجالس الإدارة على تطوير إستراتيجية جيدة للشركات ، وضمان اتخاذ قراراتهم بناءا على أسس سليمة .

4- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية ، مما يؤدي إلى تدعيم واستقرار نشاط الشركات ، وتجنب حدوث انهيارات وأزمات مالية ومصرفية ومن تم تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي .

1-3- مبادئ حوكمة الشركات : حاولت العديد من المنظمات المهنية جاهدة نحو وضع مبادئ لحوكمة الشركات ، ومن هذه المنظمات :

- معهد التمويل الدولي (IIF).
- مركز الحوكمة التابع لجامعة (Kennesaw) .
- مجلس إعداد التقارير المالية (FRC) .
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) .

ورغم هذا التعدد إلى أن أكثر هذه المبادئ قبولا واهتماما هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999 والتي تم إعادة صياغتها عام 2004، والتي أعدت الأساس الذي يتم الاستناد إليه في العديد من دول العالم ، نظرا لما تحتويه تلك المبادئ من مضمون عالمي ومرونة كبيرة في التطبيق في ظل الظروف البيئية المتباينة ، وتغطي هذه المبادئ ستة مجالات أساسية يمكن تلخيصها فيما يأتي :[5]

1- **وجود إطار فعال للحوكمة :** لابد من وجود إطار عام للحوكمة يحقق الإفصاح والشفافية عن كل المعلومات لكافة الأطراف ، مع ضمان الالتزام بكافة القوانين واللوائح ، وضرورة أن تتسم الجهات الإشرافية بالنزاهة والموضوعية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تحقق الإفصاح والشفافية لكافة الأطراف ذات المصلحة في الوقت المناسب .
2- **حماية حقوق المساهمين :** يجب أن يحمي اطار الحوكمة حقوق المساهمين، وتشمل حق نقل ملكية الأسهم ، وحق اختيار أعضاء مجلس الإدارة ، وحق التصويت في الجمعيات العمومية ، وحق الحصول على القوائم المالية وأي معلومات ذات أهمية في الوقت المناسب ، وحق الحصول على عائد من الأرباح ومنح الأسهم .
3- **المعاملة المتساوية والعادلة بين المساهمين :**يجب أن يضمن اطار الحوكمة توفير المساواة بين كافة المساهمين (صغار المساهمين والمساهمين الأجانب ...وغيرهم)،وتجنب التحيز ضد أو مع فئة من المساهمين للحصول على حقوقهم القانونية والإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين .
4- **احترام حقوق أصحاب المصالح :** وتشمل احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهـــاك لتلك الحقـــــــوق ،وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة على الرقابة على الشركة ويقصد بأصحاب المصالح والبنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء .
5- **الإفصاح والشفافية :**يجب أن يتضمن إطار الحوكمة تقديم إفصاحات كافية وملائمة وفي توقيت مناسب وتكون دقيقة وموثوقة وشاملة لكل الأمور الهامة بشأن الشركة وخاصة المتصلة لتأسيس الشركة وبيان الموقف المالي والملكية والعناصر التي تمس الأداء الإداري وأسلوب ممارسة السلطة .
6- **مسؤوليات مجالس الإدارة :** وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية ،وكيفية اختيار أعضاءه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية .

2- الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات :

المقصود بآليات حوكمة الشركات هو مجموعة الوسائل التي يتم تصنيفها وتنفيذها بهدف ترشيد وتوجيه ورقابة سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحقيق مصالح الملاك ومن ثم التخلص من حدة مشكلة الوكالة وهناك عدة تصنيفات لآليات الحوكمة : [6]

1- التصنيف الأول : الآليات الداخلية والآليات الخارجية .

2 – التصنيف الثاني : الآليات المحاسبية والآليات غير المحاسبية (قانونية ورقابية ، إدارية وتنظيمية) .

وتماشيا مع طبيعة دراستنا سنكتفي بدراسة الآليات المحاسبية للحوكمة ، وأهمها :

2-1- التقارير المالية ومعايير المحاسبة والمراجعة : تعد معايير المحاسبة والمراجعة بمثابة العمود الفقري والركيزة الأساسية في تفعيل حوكمة الشركات،فهي تمثل أحد الآليات التي تحث الشركات على إتباع القواعد السليمة للمحاسبة وإجراء المراجعة الدورية المستقلة بما فيه صالح الشركة ككل حيث لوحظ تطور جودة التقارير المالية خلال فترة الثمانينيات بسبب تجميل القوائم المالية ، وهو ما أدى إلى صدور تشريع جديد في الو.م.أ أطلق عليه اسم Sarbans-oxley والذي يؤكد على أهمية وجود آليات إفصاح وشفافية فعالة ، بالإضافة إلى توصيته بمراقبة أداء شركات المحاسبة والمراجعة لضمان كفاءة أداء مهامها .[7]

3-2- المراجعة الداخلية:[8] تساعد المراجعة الداخلية المنشأة في تحقيق أهدافها ، وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية ، والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات ، من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للمنشأة ، بما يؤكد على جودة ممارسة المنشأة لأعمالها ، ومن ثم صحة المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها المنشأة وذلك نتيجة لاستقلال المراجعة الداخلية وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة و اتصالها برئيس لجنة المراجعة .

3-3- المراجعة الخارجية: أصبح دور المراجعة الخارجية جوهريا وفعالا في مجال الحوكمة نتيجة لما يقوم بها المرجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية ، وذلك من خلال إبداء رأيه الفني المحايد في تقرير المراجعة عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها المنشأة .

3-4- لجان المراجعة : أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات على ضرورة لجان للمراجعة في المنشأة التي تسعى إلى تطبيق حوكمة الشركات ، وذلك لدورها الحيوي في زيادة مصداقية و موثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين ، وكذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية ، ولتدعيم استقلالية المراجع الداخلي ، وحماية حيادية المراجع الخارجي ، فضلا عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية ، وما يستتبعه من رفع كفاءة أداء عملية المراجعة.[9]

المحور الثاني : أثر حوكمة الشركات على الإفصاح و الشفافية وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

يعد الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة ، يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فالإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات ، يصبح أكثر شفافية ، وزيادة الشفافية في الإفصاح المحاسبي تنتج من تفعيل حوكمة الشركات ، وتؤدي إلى حماية المستثمرين ، كما أن جودة القوائم المالية تعزز مصداقية المعلومات المحاسبية .

1- الإفصاح المحاسبي :

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه " عرض المعلومات الهامة للمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح في المستقبل وسداد التزاماتها.[10]

ويعتبر الإفصاح المحاسبي من المفاهيم المحاسبية الأساسية لأنه من خلاله يتم توصيل النتائج العمليات المالية للمنشأة إلى مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية ، والجدير بالذكر أنه لا يوجد اتفاق حول مقدار ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها لذا فقد تم تصنيف الإفصاح المحاسبي من عدة زوايا أهمها:[11]

1-1 - زاوية درجة الالتزام بالإفصاح :

1-1-1- إفصاح إجباري : يتم بإصدار المعايير المحاسبية التي يجب أن تتبع عند إعداد القوائم المالية ، وتحدد المعلومات المحاسبية التي يجب أن تفصح عنها المنشأة للمستثمرين .

1-1-2 – إفصاح اختياري : يتم عن طريق الإفصاح الذاتي للمنشأة عن كافة المعلومات للمستثمرين ،بدون وجود مطلب قانوني.

1-2- زاوية مقدار الإفصاح :

1-2-1 – إفصاح كافي: يعني توفير الحد الأدنى من المعلومات في القوائم والتقارير المالية لمتخذي القرارات بما يمكنهم من اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

1-2-2- إفصاح عادل: يركز على تقديم المعلومات التي تفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية على قدم المساواة وبالتالي ينطوي هذا النوع من الإفصاح على جانب أخلاقي.

1-2-3- إفصاح كامل: يعني توفير كافة المعلومات والإيضاحات في القوائم المالية لمتخذي القرارات في ظل مفهوم الأهمية النسبية بحيث يمكن إدراك أن عدم توفير معلومات وإيضاحات معينة قد تحدث ضررا بالغا بمن يعتمد عليها في اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية .

2 – الشفافية المحاسبية:

تعرف الشفافية المحاسبية بأنها مصطلح يشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم خلالها جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية ، وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق (10) فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن أحداث ومعاملات المنشأة الواردة في القوائم المالية التي أعدت وفق المعايير الخاصة باعدادها دوليا ، وهي تختلف عن الإفصاح في كونها تتخطى مبادئ التقارير والقوائم المالية لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وواعية .

والشفافية لا تعد موضوعا جديدا أو دخيلا على نظم الحوكمة بالشركات فهي الآن وكما كانت في الماضي ، تحتل مكانها الرفيع على أجندة كل شركة ومنظمة لكن الفارق يكمن في حجم الاهتمام الموجه لهذه القضية من الجمهور والعامة نتيجة الأزمات التي اجتاحت بعض الدول ونشوء هذا المفهوم الجديد لها.

3 – أهمية وآلية جودة الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات :

تمثل آلية الإفصاح والشفافية أحد أهم ركائز و آليات حوكمة الشركات ، فتوفير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية يعد من أهم أدوات تحقيق مايلي: [12]

1- الصحة والسلامة المالية .

2- توفير المناخ المعلومات لجميع المهتمين بالمنشأة.

3- جدب اهتمام المستثمرين وتعريفهم بالمنشأة.

4- تحقيق الانتباه واليقظة فيما يحدث في النشأة .

ومن تم تحرص معظم المنشآت على بناء وتأسيس نظام جيد للإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات بالكم والجودة وفي الوقت المناسب مع التزام بالقواعد واللوائح المنظمة والتي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح سواء فيما يتصل بالموضوعات أو العناصر التي يتعين الإفصاح عنها وإثباتها بالقوائم المالية والتي تعد بغرض تزويد متخذي القرار بالمنشأة.

كما أن العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح علاقة ذات اتجاهين حيث يتوقف تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة على افصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة بها مما يؤدي إلى زيادة مصداقية الشركات أمام جمهور المتعاملين واكتسابها سمعة حسنة الأمر الذي يعيد الثقة بها وبسوق المال ككل ، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، ويمكن القول بأن الإفصاح يعمل على تدعيم وزيادة فاعلية حوكمة الشركات.[13]

كذلك تعمل حوكمة الشركات على تدعيم الإفصاح من خلال توفيرها لمعايير الإفصاح والشفافية تضمن شمول التقارير المالية للشركات على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة عن نشاط الشركة.

4- أثر الحوكمة على جودة القوائم المالية[14] المعدة وفق النظام المحاسبي المالي:

مع مطلع سنة 2010 تبنت الجزائر بشكل عملي نظام محاسبي مالي أساسه المرجعي المعايير المحاسبية الدولية ، وبمرور أكثر سنتين على بداية تطبيق هذا النظام كان لزاما علينا ، إجراء تقييم ولو مبسط لكيفية تأثير هذا النظام على بعض المفاهيم الحديثة ، مثل حوكمة الشركات ، وذلك من خلال محاولة إظهار العلاقة التكاملية بينهما ، عن طريق دراسة جودة عرض القوائم المالية وفق هذا النظام .

تضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث ألزم المؤسسات الخاضعة له إلى احترام جملة من المبادئ والقواعد أهمها احترام مبدأ الشفافية و الإفصاح في عرض القوائم المالية والتي حددها في خمس قوائم رئيسة هي: الميزانية ، حساب النتائج ، جدول تدفقات الخزينة ، جدول تغيير الأموال الخاصة ، الجداول الملحقة .

والملاحظ من خلال استعراض هذه القوائم المالية هو مدى مطابقتها لما جاء به المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية مع بعض التغييرات البسيطة في التسميات ،ولكن الجوهر مطابق وعليه فإن جودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لن تقل عن جودة القوائم المالية المعدة حسب معايير المحاسبة الدولية ، والتي أثبتت جودتها العالية ،حيث أنه نظرا لأهمية القوائم المالية فقد دعت الحاجة لتحسين مستوى جودتها وذلك بصدور المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 بعنوان عرض القوائم المالية ، عن طريق التأكد مما يلي :[15]

- احتواء القوائم المالية لكافة الإفصاحات الواردة بمعايير المحاسبة .
- وقوع الانحراف عن متطلبات المعايير في حالات نادرة جدا مع الإفصاح عن تلك الإنحرافات .
- إيضاح الحد الأدنى من مكونات القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة والإيضاحات .
- تأصيل المتطلبات العملية لبعض الأمور كالأهمية النسبية، والاستمرارية والثبات، وعرض المعلومات المقارنة، وأسلوب اختيار السياسات المحاسبية عند عدم توافر المعيار الملائم.

إلا أنه عند إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي يجب مراعاة جملة من الأمور أهمها:

- اختلاف البيئة الإقتصادية الجزائرية : حيث يستوجب تكييف القوائم المالية مع بيئة الاقتصاد الجزائري الأقل انفتاحا على الاقتصاد العالمي مقارنة بالدول المتقدمة.

- عدم مسايرة باقي الأطر التشريعية والقانونية لهذا التطور في الجانب المحاسبي نظرا لبطء الإصلاحات المالية خاصة ما تعلق منها بسوق الأوراق المالية .

- يلاحظ كذلك عدم فهم كيفية إعداد الملاحق وعدم إعطائها أهمية قصوى مقارنة بباقي القوائم المالية.

ومن أجل معالجة هذه النقائص يوصى بوضع لجنة مستقلة تضم جميع القطاعات الاقتصادية من أجل إيجاد تكامل بين مختلف الآليات الساعية لتعزيز مفاهيم حوكمة الشركات من أجل محاربة الفساد المالي والإداري بأنواعه.

الخاتمة:

في نهاية بحثنا هذا يمكن القول أنه رغم تعدد آليات حوكمة الشركات سواء القانونية والتنظيمية أو الاجتماعية، إلا أن الآليات المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في المنشأة ، وتتمثل أهم تلك الآليات في :

- الإلتزام بتطبيق المعايير والمحاسبة والمراجعة .
- المراجعة الداخلية.
- المراجعة الخارجية.
- لجان المراجعة.

حيث أن النتيجة النهائية لتلك الآليات المحاسبية تكمن في إنتاج معلومات محاسبية ذات فائدة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة ، لذا فمن الأهمية أن تعد تلك المعلومات بمستوى شامل من الجودة بما يمكن من الاعتماد عليها ،وبما يعكس ثقة ذوي المصالح بالمنشأة وإدارتها ، ويزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية .

ورغم أن الجزائر تبنت معايير المحاسبة الدولية المعروفة بجودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية التي تنتجها ، إلا أن هذا غير كاف إذ لم تتبعها إجراءاتها تخص الآليات المحاسبية الأخرى (خاصة المتعلقة بالمراجعة) ، مما يعزز مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يعتبر أهم مبادئ حوكمة الشركات على الإطلاق .

كما نوصي كذلك بمحاولة إلزام الشركات الجزائرية على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات ، خاصة شركات المساهمة و الشركات المدرجة في البورصة.

الهوامش و المراجع:

1- أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة و حوكمة الشركات** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2010 ، ص132 .

2- لؤي علي زين العابدين على،**الحوكمة وأثرها في تنشيط حركة الاستثمار في السوق المصرية** ، مجلة المحاسب ،جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، كلية التجارة ، جامعة عين شمس،أكتوبر 2004 ، العدد240، ص 260.

3- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار صفاء ، عمان، الأردن ،2011 ، ص ص24-25 .

4- محمد مصطفى سليمان ، **حوكمة الشركات** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2008، ص15 .

5- OECD , **Principles of Corporatete Governance ,** organization for economic cooperation and development publication service - 2004. www. oecd.ong.

6- محمد سامي راضي ، **موسوعة المراجعة المتقدمة** ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية، مصر ، 2011 ص ص 446-447 .

[7]- نرمين نبيل أبو العطا ، **حوكمة الشركات و التمويل مع التطبيق على سوق المال لمصر**، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة القاهرة ،2006،ص ص 10-11 .

8- إبراهيم سيد احمد ، **حوكمة الشركات و مسؤولية الشركات عبر الوطنية و غسل الأموال** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 2010 ، ص ص 192 -197 .

9- مجدي محمد سامي ، **دور لجان المراجعة في حكومة الشركات و آثارها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية** ، مجلة كلية التجـــــارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، العدد رقم 2 ، المجلد رقم 46 ،2009 ، ص 19.

10- أمين السيد احمد لطفي ، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي** ، الدار الجامعـــــــية للنشر و التوزيع ، الإسكـــندرية مصر،2009، ص660.

11- عبير بيومي محمود محمد أمين ، **اثر تطبيق آليات حكومة الشركات على جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية** ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة –جامعة القاهرة ،2011 ،ص ص 88-90 .

12- احمد رجب عبد الملك ، **إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية للبحوث و الدراسات التجارية** ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ،كلية التجارة ، جامعة حلوان، العدد10 ، ص 180 .

13- نضال عزيز مهدي ، **تطوير بنية الحكومة في العراقية لغرض تحقيق الشفافية و ضبط الأداء المالي** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة 2011 ، ص 165 .

14- تختلف التقارير المالية عن القوائم المالية حيث تضم التقارير بالإضافة إلى القوائم المالية تقارير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات.

15- عبير بيومي محمود محمد أمين ،**مرجع سابق** ، ص180.